Distribution: Restricted EB 2004/83/R.33/Rev.1 2 December 2004
Original: English البند 11(هـ) (ii) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والثمانون

روما، 1-2 ديسمبر/كانون الأول 2004

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية أرمينيا

من أجل

برنامج التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة **iii**

الموازين والمقاييس **iii**

خريطة منطقة البرنامج **iv**

موجز القرض **v**

موجز البرنامج **vi**

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق **1**

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 2

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع أرمينيا 3

الجزء الثاني – البرنامج **5**

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 5

باء – أهداف البرنامج ونطاقه 6

جيم – عناصر البرنامج 6

دال – التكاليف والتمويل 8

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 11

واو – التنظيم والإدارة 11

زاي – المبررات الاقتصادية 12

حاء – المخاطر 12

طاء – الأثر البيئي 13

ياء – السمات الابتكارية 13

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني **13**

الجزء الرابع – التوصية **14**

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها **15**

الذيول

الصفحة

الذيل الأول:	**البيانات القطرية**	**1**
الذيل الثاني:	**التمويل السابق للصندوق في أرمينيا**	**2**
الذيل الثالث:	**الإطار المنطقي**	**3**
الذيل الرابع:	**الهيكل التنظيمي**	**4**
الذيل الخامس:	**الصلات بالاستراتيجية الإقليمية لوسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة حديثاً**	**6**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	درام أرميني
1.00 دولار أمريكي	=	510 درام أرميني
1.00 درام أرميني	=	1.96 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية أرمينيا

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة البرنامج

منطقة برنامج التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية:
شيراك ولوري وتافوش وغيغاركونيك وفايوتس دزور وسيونيك وأراغاتسوتن.

المصدر: الخريطة من وضع موظفي مشروع الخدمات الزراعية.

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية أرمينيا

برنامج التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية أرمينيا
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة
التكلفة الكلية للبرنامج:	28.7 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	10.45 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 15.3 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
الجهات المشاركة في التمويل:	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية صندوق الأوبك العملاء المؤسسات المالية المشاركة مرفق التمويل الريفي
قيمة التمويل المشترك:	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: 650 521 دولار أمريكي (الاقتراح قيد الإعداد) صندوق الأوبك: 5.0 مليون دولار أمريكي، رهنا بقبول الحكومة للشروط العملاء: 3.7 مليون دولار أمريكي المؤسسات المالية المشاركة: 1.8 مليون دولار أمريكي مرفق التمويل الريفي: 760 107 دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منح وقرض
مساهمة المقترض:	2.3 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

البرنامج: يتمثل غرض وأهداف برنامج التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية في أرمينيا في زيادة العمالة والدخول لدى الريفيين في المناطق الجبلية في سبع مناطق إدارية زيادة مستدامة، وتعزيز النمو المستدام لنشاط المشاريع الريفية في المنطقة المحددة للبرنامج. وستكون النواتج الرئيسية توفير التمويل المتوسط والطويل الأجل للمشاريع الريفية الصغيرة والمتوسطة، والحصول الفعلي على الخدمات المطلوبة للوساطة في مجال الأعمال، وإقامة هياكل أساسية مسوّغة تجاريا في منطقة البرنامج. ويتسق توجه البرنامج المقترح مع الإطار الاستراتيجي للصندوق، واستراتيجيته الإقليمية لوسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة حديثاً، ووثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي اعتمدت مؤخرا. كما أن البرنامج يتفق ومشروع استراتيجية الصندوق لتنمية القطاع الخاص وإقامة شراكات معه.

من هم المستفيدون؟ ستضم مجموعة عملاء البرنامج العاطلين عن العمل من رجال ونساء الريف، وصغار ومتوسطي المزارعين، ومنظمي المشاريع الريفيين، ومجهزي المنتجات الزراعية، والتجار. وينشئ نهج البرنامج آليات للاستجابة في مجال الاستثمار، وذلك أساسا من خلال القطاع المالي التجاري، يمكن لسكان الريف عموما الوصول إليها في أكثر مناطق البلد حرمانا. وستتاح للأسر التي استفادت من المراحل السابقة لدعم الصندوق، بما في ذلك المزارعون من أعضاء اتحادات مستخدمي المياه وجماعات المنتجين والجمعيات القروية، فرصة تحسين ظروفها أكثر، سواء بالاقتراض من أجل الاستثمار الموسمي/الرأسمالي، أو بالاستفادة من فرص العمل التي يوجدها مستثمرون آخرون أكثر توجهاً نحو التجارة.

لماذا هم فقراء؟ يمكن أن يُعزى استمرار الفقر في أرمينيا، رغم النمو الاقتصادي في الأعوام الأخيرة، إلى استمرار انخفاض الدخل والدرجة العالية من عدم المساواة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي السابق؛ والنمط غير المتماثل في النمو الاقتصادي؛ وعواقب الأزمة المالية الروسية. ولا يزال الناتج الأرميني في حدود 65% فقط من مستواه في عام 1990. ويأتي الناتج الراهن أساسا من الأنشطة غير الرسمية المنخفضة الإنتاجية في الزراعة والتجارة والخدمات الحضرية، التي لا تعطي عوائد كافية لانتشال الأسر من شراك الفقر.

ما الذي سيفعله لهم البرنامج وكيف سيشارك فيه العملاء؟ على صعيد المشاريع الزراعية، ستزيد الاستثمارات من عوائد عمل الأسر في المزارع. وستؤدي التحسينات في الإنتاجية إلى مستويات عالية من الدخل المتاح؛ وفي معظم الحالات، من المتوقع أن يؤدي تحديث أساليب الزراعة وتعديل أنماطها إلى توفير حماية أكبر للدخل من الصدمات الخارجية (كالجفاف وتغير الأسعار). وعلى صعيد النشاط خارج المزارع والمشاريع الريفية، ستودي الاستثمارات في الأعمال والهياكل الأساسية المرتبطة بالزراعة إلى زيادة أكبر في فرص العمل، وإلى تسهيل وصول المزارعين إلى أسواق المنتجات والمدخلات والخدمات. ومن المتوقع أن يتم في النهاية إنشاء أو توسيع الآلاف من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الريفية، بدعم من المؤسسات المالية التي تتزايد مبادراتها التفاعلية. وسيفضي تركيز البرنامج على التنمية الريفية، في مقابل نهج أضيق نطاقا لتطوير المشاريع الزراعية، إلى توفير الفرص لعدد كبير من مزارعي الكفاف المؤقتين للعودة إلى الأعمال المدربين على أدائها تدريبا أفضل والمكتسبين فيها خبرة مهنية.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية أرمينيا
من أجل
برنامج التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية أرمينيا بما قيمته عشرة ملايين وأربعمائة وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (10.45) (بما يعادل 15.3 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية، للمساعدة في تمويل برنامج التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية. وستكون مدة القرض 40 عاما، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشرة أعوام، برسم خدمة يعادل ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى إدارة البرنامج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - أرمينيا بلد جبلي غير ساحلي صغير لا يملك سوى القليل من الموارد الطبيعية. وتغطي أرمينيا مساحة قدرها 29 800 كم^2 في منطقة القوقاز، وتتاخم أذربيجان وجورجيا وإيران وتركيا. ومتوسط الارتفاعات فيها 1 650 مترا. ويضم وادي أرارات المنخفض تربة عميقة غنية نسبيا، ويعتبر منطقة الري الأساسية. ومع ازدياد الارتفاع، تميل التربة إلى أن تكون أقل عمقا، وغالبا ما تكون صخرية ولا تضم سوى مناطق متناثرة قابلة للري. ويشير تعداد عام 2001 إلى ثبات عدد سكان أرمينيا الذي يصل إلى زهاء 3.2 مليون نسمة، يعيش منهم تقديرا 53.4% في المناطق الحضرية. ويأتي البلد الآن في المرتبة الثامنة والثمانين في مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية. وفي عام 2002، قُدّر نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي بـــ 790 دولارا أمريكيا. ورغم النمو الاقتصادي السريع، وخصوصا في الأعوام الأربعة الماضية، فإن الفقر منتشر جغرافيا ومستمر وحاد. ويميل الفقر المدقع إلى التركز في المناطق الحدودية من البلد، والمناطق الجبلية، ومناطق الزلازل. ويقدر أن 48% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، منهم 20% يعيشون في فقر مدقع. على أن بيانات آخر دراسة استقصائية تدل على أن النسبة العامة للفقر تراجعت بمقدار 12%، والفقر المدقع بمقدار 25% منذ الفترة 1999/1998.

[1] لمزيد من المعلومات انظر الذيل الأول.

2 - منذ زلزال عام 1988، وتفكك الاتحاد السوفييتي في الفترة 1989–1991 واستقلال أرمينيا في عام 1991، تعرض البلد للعديد من الصدمات، منها الحرب مع أذربيجان، والحصار الأذربيجاني التركي، والانهيار الاقتصادي لجورجيا المجاورة. والمقدر أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفض بما نسبته 75% تقريبا فيما بين عامي 1991 و1994. وفي أواخر عام 1994، شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج شامل لتحقيق الاستقرار والإصلاح الهيكلي للاقتصاد الكلي. وقد نجحت السياسات التقييدية لمصرف أرمينيا المركزي في القضاء على التضخم المنفلت وفي تحقيق الاستقرار لسعر الصرف. وتراجع التضخم من 273 5% في عام 1994 إلى 18.6% في عام 1996. ووصل متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى 6% فيما بين عامي 1994 و1998. واستمر النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، فوصل إلى 9.6% في عام 2001 و 12% في عام 2002. وأشار الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي إلى تغير ملحوظ منذ عام 1990 وحتى الآن. ففي عام 1990، كان نصيب الزراعة 12.6%، والصناعة 62.5%، والخدمات 24.9 في المائة. وارتفع نصيب الزراعة إلى 46.3% في عام 1993، ثم أخذ في التراجع مرة أخرى إلى مستواه الحالي المقدر بـ 23% (2002). وكان السبب الرئيسي للتوسع في الاقتصاد الريفي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في التسعينات هو إعادة توزيع الأراضي من خلال الخصخصة، واستيعاب العمالة في الزراعة من الصناعات السابقة. وكانت أرمينيا أول بلد من بلدان الاتحاد السوفييتي السابق يوزع الأراضي الزراعية على الأسر، فساعد بذلك سكان الريف على ضمان الحصول على الحد الأدنى من الأغذية الأساسية. وجرى توزيع الأراضي على أساس المساواة، حسب حجم الأسرة. وكان من نتيجة برنامج إصلاح الأراضي أن نشأ حوالي 330 000 مزرعة صغيرة على مساحة 1.3 من الهكتارات في المتوسط لكل منها. وإذا كانت القضايا الأساسية التي كانت تواجه سكان الريف والمزارعين في التسعينات ذات صلة بالأمن الغذائي والبقاء على قيد الحياة، فإن التحديات الراهنة تتصل بزيادة الدخل عن طرق الوصول إلى الأسواق.

3 - وظل تجهيز الأغذية منذ عام 1995 من مناطق النمو الرائدة في القطاع الصناعي، ويمثل الآن قرابة 37% من الناتج الصناعي الإجمالي. وتتخصص شركات تجهيز الأغذية أساسا في تعليب الفواكه والخضروات، والمشروبات، واللحوم ومنتجاتها، والحليب وغيره من منتجات الألبان. وأصبح إنتاج أرمينيا الآن يصل إلى أسواق التصدير، ولاسيما عبر جورجيا وإيران. ويتزايد الآن الاستثمار في مرافق التجهيز الصغيرة في البلدات والقرى الصغيرة في المناطق الإدارية الجبلية.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

4 - موّل الصندوق ثلاثة مشاريع في أرمينيا: مشروع إصلاح الري، بتمويل مشترك مع البنك الدولي وبقرض قيمته 9.6 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (تمت الموافقة عليه في أبريل/نيسان 1995 وأغلق في يونيو/حزيران 2001)؛ ومشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي، الذي بدأه الصندوق وكان له الإشراف المباشر عليه، بقرض قيمته 9.55 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (تمت الموافقة عليه في ديسمبر/كانون الأول 1997 وأغلق في ديسمبر/كانون الأول 2002)؛ ومشروع الخدمات الزراعية الجاري تنفيذه بقرض قيمته 12.4 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (تمت الموافقة عليه في أبريل/نيسان 2001). والمقرر انتهاء مشروع الخدمات الزراعية هذا في آخر مارس/آذار 2006. ومع ذلك فإن هذا المشروع حصل تقريبا على كل الصرف المطلوب، ويسبق تنفيذه الجدول الزمني

المتوقع له بعشرة أشهر تقريبا. وقد ركزت جميع المشاريع الثلاثة على التطوير المؤسسي الملائم لسياق التحول إلى اقتصاد السوق، ولاسيما على مستوى المستفيدين.

5 - وقد وُجّهت الاستثمارات في إطار مشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي ومشروع الخدمات الزراعية، بشكل فعال تماما نحو زيادة توفير الخدمات المالية في المناطق الريفية المحرومة. وقد شمل ذلك، بشكل واضح، مساهمات في إنشاء وعمليات مصرف أرمينيا للتعاون الزراعي. وقد دار الدعم المالي المقدم من الصندوق وهذا المصرف ثلاث مرات تقريبا، موفرا قروضا قصيرة الأجل لما يقرب من 30 000 مقترض.

6 - وفي ديسمبر/كانون الأول 2001، أجرى الصندوق تقييما لإنجاز مشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي. وكانت أرمينيا أيضا من البلدان العشرة التي شملها الاستعراض الخارجي في يوليو/تموز 2002 لنتائج وأثر عمليات الصندوق، كما شملها في فترة أقرب التقييم الخارجي المستقل في عام 2004. وقد لاحظت التقييمات جميعها نواتج إيجابية للمشاريع كان منها: زيادة كبيرة في إنتاج أسر المستفيدين من المحاصيل الغذائية الأساسية، وقدرة مصرف أرمينيا للتعاون الزراعي على مدّ عملياته المصرفية التجارية إلى المجتمعات المحلية الريفية. ونظر التقييم الخارجي المستقل في فعالية توفير الخدمات بشكل مرض للمستفيدين، وخلص إلى أن " ..... المشاريع قد ساهمت في تمكين الفقراء من التغلب على الفقر، وإن لم يكن ذلك بشكل واسع (ويعزى ذلك جزئيا إلى انخفاض مستويات نصيب الفرد من الاستثمارات)". وفيما يتعلق بالمستقبل، تشير وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لأرمينيا، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2003، إلى أن "التجربة في إطار مشروع إصلاح الري ومشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي ومشروع الخدمات الزراعية تشير إلى أن تحديد وتوفير العناصر الأساسية للأنشطة الإنتاجية في الزراعة قد أسهما بسرعة في الحد من الفقر ... والذي ما زال النمو المستدام في حاجة إليه هو استراتيجية طويلة الأجل لتجاوز التركيز الراهن على زيادة الإنتاج (وإن كان ذلك سيظل مهما) والانتقال إلى تحسين توفير المدخلات والهياكل الأساسية والتمويل. وستحتاج التدخلات المقبلة إلى إيلاء اعتبار أكبر لسمات الطلب، مثل عوائق التسويق والتجهيز... ".

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع أرمينيا

7 - **سياسة أرمينيا من أجل استئصال الفقر.** يتضح نهج الحكومة في الحد من الفقر حتى عام 2015، بشكل شامل، في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. ومن أولويات الاستراتيجية: (i) تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال استقرار الاقتصاد الكلي وتطوير القطاع الخاص؛ (ii) دعم التنمية البشرية وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي؛ (iii) الاستمرار في اتباع سياسات مالية حصيفة وإصلاح النظام الضريبي؛ (iv) تحسين الهياكل الأساسية؛ (v) تحسين المهام الأساسية للقطاع العام. وتحوّل وثيقة استراتيجية الحد من الفقر التركيز على الحد من الفقر –بما في ذلك الحد من الفقر الريفي– من نهج المساعدة المتمثل في تقديم الدعم النقدي أو العيني إلى نهج إنمائي يشجع العمل لحساب الذات والمشاريع الخاصة.

8 - **أنشطة استئصال الفقر التي يقوم بها المانحون الرئيسيون الآخرون.** يقوم عدد من المانحين الآن بدعم الأنشطة التي ستكمل برنامج التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية. وتسعى إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة إلى

تعزيز قدرة البلد والمقاطعات والمجتمعات المحلية على تنفيذ سياسات تخدم الفقراء. ويقوم البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، هو والاتحاد الأوروبي، بدعم برنامج للخدمات الاستشارية في مجال الأعمال، الذي سيكون مكملا للخدمات التي ستقدَّم في إطار عنصر خدمات الوساطة في الأعمال الريفية، المقترح في برنامج التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية (انظر الفقرة 18). وتقوم المؤسسة الألمانية الأرمينية بإدارة برنامج، يموله أساسا معهد الائتمان الألماني للتعمير، لتوفير المساعدة التقنية وأموال القروض (الودائع) لخمسة مصارف أرمينية. وتوفر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كجزء من استراتيجيتها في أرمينيا للفترة 2004–2008، الدعم لمشروعين لتطوير المشاريع الريفية: فالمشروع الأول، وهو مشروع تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال الزراعة والأعمال، يقدم أشكالا شتى من الدعم التقني والمالي للمشاريع الريفية الناشئة، مع تركيز خاص على بدائل الواردات وتنمية التصدير؛ أما المشروع الثاني، وهو مبادرة تنمية المشاريع المتناهية في الصغر، فإن مهمته العمل في المناطق الريفية مع المؤسسات المالية والعملاء الزراعيين/الريفيين.

9 - ويواصل البنك الدولي دعمه الواسع لإصلاح الري وتحويل النظم من المضخات إلى الشبكات القائمة على الجاذبية، من خلال مشروعه لتطوير الري. والاستثمار في هذا المشروع مخصص أساسا لتحديد جوانب الشبكات الأولية والثانوية لتوفير المياه وللصرف، والجوانب التنظيمية والمؤسسية لإدارة المياه، وتشكيل اتحادات لمستخدمي المياه وتدريبها بعد ذلك. وبدأ الصندوق عملية تشكيل منظمات تشاركية لإدارة المياه في منتصف التسعينات. ويقوم البنك الدولي الآن بوضع استراتيجيته الجديدة للمساعدة القطرية للفترة 2004–2007، التي ترمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف: (i) تشجيع النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخـــاص؛ (ii) جعل النمو في خدمة الفقراء بشكل أكبر؛ (iii) الحد من الفقر الناجم عن انعدام الدخل.

10 - **استراتيجية الصندوق في أرمينيا.** كانت استراتيجية الصندوق في أرمينيا في التسعينات تتمثل في أنشطة عريضة للحد من الفقر تتم من خلال النمو الزراعي؛ والتركيز على أفقر المناطق في البلد، بما فيها المناطق الجبلية والحدودية؛ وبناء المؤسسات من خلال المسؤوليات المتزايدة؛ وزيادة إشراك المنظمات الشعبية والقطاع الخاص في التنفيذ والإدارة. ومن المتوخى، كما لوحظ في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لعام 2003، أن تعمل استثمارات الصندوق الجديدة على تيسير الاستجابة للبيئات المتغيرة بسرعة في مجال الأعمال والمال والزراعة. وسيوجَّه الاستثمار صوب زيادة الإنتاج والإنتاجية حيث توجد أعلى العوائد، باستخدام تطوير القطاع الخاص كأداة رئيسية للحد من الفقر، مع تنويع الاقتصاد الريفي غير الزراعي على أساس مشاريع صغيرة ومتوسطة، تشجيعا لزيادة القيمة المضافة في أيدي فقراء الريف. وسيوالي الصندوق توجيه الموارد إلى تحسين أوضاع الأسر الريفية الفقيرة التي يقيم معظمها في المناطق الجبلية. ويوضح الذيل الخامس اتساق البرنامج المقترح مع الاستراتيجية الإقليمية لوسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة حديثاً.

11 - **الأساس المنطقي للبرنامج.** سيعمل البرنامج، في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والسياساتية لوثيقة استراتيجية الحد من الفقر ووثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، على تناول عدد من المعوقات الأساسية التي تسهم في استمرار الفقر الريفي. وتشمل هذه المعوقات العوامل المتعاضدة للإنتاجية المنخفضة، والتكنولوجيا القديمة، والهياكل الأساسية المادية السيئة، وانعدام المعارف والمهارات اللازمة لتطوير المشاريع الخاصة في اقتصاد السوق، وعدم الحصول على

القروض المتوسطة والطويلة الأجل لرأس المال الاستثماري والعامل. والعناصر الأخيرة بالذات تعوق بشدة التنمية المستدامة الحقيقية في المناطق الريفية في أرمينيا. وفي ضوء هذه الاعتبارات، يسعى برنامج التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية إلى توفير صفقة مترابطة من (i) التدريب على تطوير الأعمال الخاصة في المزارع وخارجها؛ (ii) القروض اللازمة لرأس المال الاستثماري والعامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ (iii) توفير التمويل للهياكل الأساسية الصغيرة المسوّغة تجاريا في المجال العام ومن خلال العلاقات التشاركية العامة والخاصة. ويقوم نهج البرنامج على الاستمرار في التركيز المتسق، عند التنفيذ، على دعم النشاط والنمو الاقتصاديين من خلال مبادرات وتطوير القطاع الخاص. وهذا النهج يتجنب عمدا التداخل مع النشاط التجاري للقطاع المالي، مع السعي في الوقت ذاته إلى التحسين الدائم لأداء القطاع المالي بما يخدم تطوير المشاريع الريفية، ويوجد أعمالا لفقراء الريف وينمي دخولهم.

الجزء الثاني – البرنامج

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

12 - سينصب التركيز الجغرافي لاستثمارات برنامج التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية على المناطق الإدارية الجبلية أراغاتسوتن وغيغاركونيك ولوري وشيراك وسيونيك وتافوش وفايوتس دزور. وتمثل هذه المناطق إجمالا حوالي 80% من مساحة أرمينيا. وقد أشار تعداد عام 2001 إلى أن عدد سكان هذه المناطق السبع بلغ 1.29 مليون نسمة، أو حوالي 40% من مجموع سكان البلد. وبعد خصخصة الأراضي، تحولت أساليب استخدام الأراضي والزراعة تحولا كبيرا، إذ أخذ صغار الملاك الجدد بنظام للزراعة المختلطة على نطاق ضيق كوسيلة للعيش. وأدت عملية الخصخصة إلى مزارع بالغة الصغر تبلغ مساحتها حوالي 1.4 هكتار. ويشمل التخصيص في العادة ثلاث قطع منفصلة تشمل، إذا أمكن، قطعة واحدة على الأقل من الأرض المروية. ونصيب حافظة المصرف التجاري الوطني في المناطق الإدارية المدرجة في برنامج التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية ضئيل في الوقت الراهن (ما بين 0.6% و4%). وهذا لا يعكس فقط المستوى المنخفض للنشاط الاقتصادي والمصرفي في هذه المناطق، بل أيضا عدم المشاركة الرسمية من الناس في القطاع المالي، باستثناء مصرف أرمينيا للتعاون الزراعي الذي يموله الصندوق والذي يركز على هذه المناطق.

13 - وستشمل مجموعة العملاء في البرنامج العاطلين عن العمل من رجال ونساء الريف، وصغار ومتوسطي المزارعين، ومنظمي المشاريع الريفيين، ومجهزي المنتجات الزراعية، والتجار. وينشئ نهج البرنامج آليات للاستجابة في مجال الاستثمار، وذلك أساسا من خلال القطاع المالي التجاري، يمكن لسكان الريف عموما الوصول إليها في أكثر مناطق البلد حرمانا. وستتاح للأسر التي استفادت من المراحل السابقة لدعم الصندوق، بما في ذلك المزارعون من أعضاء اتحادات مستخدمي المياه وجماعات المنتجين والجمعيات القروية، فرصة تحسين ظروفها أكثر، سواء بالاقتراض من أجل الاستثمار الموسمي، والرأسمالي في معظمه، أو بالاستفادة من فرص العمل التي يوجدها مستثمرون آخرون أكثر توجهاً نحو التجارة.

باء – أهداف البرنامج ونطاقه

14 - الغاية والأهداف العامة للبرنامج هي زيادة الدخول الدائمة للريفيين في المناطق الجبلية من سبع مناطق إدارية محرومة، وتشجيع النمو المستدام لنشاط المشاريع الريفية في المنطقة المحددة للبرنامج. وستكون النواتج الرئيسية هي (i) توفير التمويل المتوسط والطويل الأجل للكيانات التجارية الريفية في بيئة تنافسية، (ii) التأكد من الحصول الفعلي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على ما يلزم من خدمات الوساطة في الأعمال؛ (iii) إنشاء هياكل أساسية قائمة على التجارة في منطقة البرنامج. ومن المتوقع بشكل أكثر تحديدا أن يسهم برنامج التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية في تحقيق عدد من النتائج المفيدة على الصعيدين المؤسسي والتشغيلي داخل القطاع المالي. فهو على سبيل المثال سيزيد من أهلية المصارف التجارية لخدمة عملاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة واهتمامها بذلك، كما سيوفر آليات تمويل جديدة وأكثر ملاءمة للعملاء. وستكون إصلاحات وعمليات القطاع المالي أيضا المجالات الأساسية لحوار السياسات القادم مع الحكومة.

جيم – عناصر البرنامج

15 - ستنظَّم استثمارات البرنامج تحت أربعة عناصر:

16 - **تمويل المشاريع الريفية.** سيستخدم جزء كبير من أموال قرض الصندوق لتوفير رأسمال إعادة التمويل للمصارف التجارية وغيرها من المؤسسات المالية المؤهلة ذات الخبرة السابقة. وسيوجه رأس المال إلى المؤسسات المالية من خلال وحدة دائمة مستقلة ذاتيا، هي مرفق التمويل الريفي الذي سينشأ في وزارة المالية بمرسوم حكومي. وستحدد اتفاقية قرض الصندوق والاتفاقية الثانوية للتمويل المبرمة بين الحكومة والمرفق الشروط التي تطبق على إنشاء المرفق وعملياته في مجال إعادة التمويل. والمتوقع أن يتقدم عملاء البرنامج بنوعين عامين من طلبات الحصول على قروض: (i) قروض تصل إلى 5 000 دولار أمريكي تطلب الحصول عليها المشاريع المتناهية الصغر التي تديرها الأسر في الزراعة وغيرها؛ (ii) قروض لتطوير المشاريع الريفية الصغيرة والمتوسطة تتراوح بين 5 000 و150 000 دولار أمريكي. ويتضمن نوع القروض الذي يعتبر مناسبا لعمليات إعادة التمويل في المرفق القروض اللازمة لما يلي: تكثيف الإنتاج الزراعي الأوّلي؛ التوسع في عمليات الإنتاج الحيواني؛ تطوير أعمال التعاقد على آلات لتوفير خدمات الميكنة لصغار الملاك؛ وضع خطط لتحقيق نمو سريع للمصانع؛ إنشاء مصانع صغيرة لتجهيز المنتجات الزراعية. وستستخدم أموال المرفق أيضا لإعادة تمويل عقود التأجير الريفية.

17 - وسينظَّم مرفق التمويل الريفي وتنفَّذ عملياته وفقا للمبادئ الرئيسية التالية: (i) يعتبر المرفق مرفقا لإعادة التمويل (أو الخصم)؛ أي أن المؤسسات المالية السابقة الخبرة ستكون مؤهلة لتوفير إعادة التمويل للقرض بكامله أو لنسبة مئوية منه ('قرض فرعي') للمستفيدين المؤهلين بسعر فائدة يحدده المرفق؛ (ii) تكون مدة القرض المعاد تمويله ما بين سنة واحدة وسبع سنوات؛ (iii) تطبق نسب مئوية مختلفة لإعادة التمويل وفقا لمدة القرض الفرعي. وكنقطة بداية، سيمول المرفق، بالنسبة إلى القروض القصيرة الأجل لمدة 18 شهرا على الأكثر، 70% كحد أقصى من كل قرض فرعي، في حين تمول المؤسسة المالية 30% كحد أدنى من أموالها هي. وبالنسبة إلى القروض الأطول أجلا، يمكن للمرفق مبدئيا تمويل 100% من كل قرض فرعي. وسيعاد النظر في هذه القاعدة عندما تشرع المصارف الأرمينية في

تجميع ودائع أطول أجلا، وهو ما لا يحدث الآن. ولن يتجاوز نصيب القروض القصيرة الأجل في الحافظة المعاد تمويلها بالكامل 30 في المائة. وسيساهم كل مقترض بما لا يقل عن 20% من تكاليف المشروع المطلوب له قرض استثمار/عقد إيجار؛ (iv) ستدفع المؤسسات المالية فوائد عن المبلغ المخصوم بمستوى يعكس رسم إقراض الصندوق للحكومة، مما سيعدّ حافزا ماليا لهذه المؤسسات لتوسيع نطاق أنشطتها في مجال الإقراض الريفي وتطبيق أسعار فوائد سوقية بأدنى ما يمكن على القروض الفرعية. والخطر الائتماني الكامل في عمليات الإقراض سيتمثل في المؤسسات المالية، التي سيُسمح لها بأن تطبق على القروض الفرعية سياساتها في متطلبات ضمانات القروض وفترات السماح وأسعار الفائدة؛ (v) تسدد المؤسسات المالية الجزء المخصوم من القرض الفرعي للمرفق، وفقا لمواعيد السداد المحددة للقرض الفرعي. وستكفل المبادئ التي تقود عمل المرفق إعطاء الأفضلية لاستثمارات إعادة التمويل الموجهة نحو إقامة العدد الأمثل من أماكن العمل، ولا سيما عمل الريفيات.

18- وسيسعى عنصر **خدمات الوساطة في الأعمال الريفية** إلى تحسين بيئة العمل في منطقة البرنامج لأنشطة الإقراض التي تقوم بها المؤسسات المالية والمتوقعة ضمن عنصر تمويل المشاريع الريفية. والهدف هو إنشاء شبكة لمقدمي خدمات الأعمال المعتمدين لدى البرنامج في منطقة عمله، الذين سيساعدون مقدمي طلبات القروض في إعداد خطط أعمال داعمة، وسيمدونهم بالمشورة التقنية. أما مقدمو الخدمات الناشئون الذين يحصلون على دعم بالفعل من مانحين آخرين، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فسيحصلون على تدريب في: (i) تحليل خيارات تطوير الأعمال؛ (ii) خدمات بحوث السوق وتطويرها؛ (iii) الخيارات التكنولوجية؛ (iv) خدمات عامة في مجال الأعمال (المحاسبة والتقيد بالضرائب واللوائح، بما فيها لوائح نظافة/سلامة الأغذية واللوائح البيئية). وسيسمح لمقدمي خدمات الوساطة في الأعمال الريفية بتقييم الجدوى التجارية لأي اقتراح يتعلق بالاستثمار، وإعداد اقتراح للتمويل، وطلب التمويل بالنيابة عن عملائهم. وكوسيلة استهداف لإعطاء صغار المستثمرين المحتملين مزيدا من التشجيع، ستتاح الأموال اللازمة لدعم العملاء الجدد لخدمات الأعمال بتكلفة مخفضة للخدمات في العامين الأولين.

19- وسيسعى عنصر **الهياكل الأساسية القائمة على التجارة** إلى تحسين الفعالية التشغيلية في سلاسل التوريد/القيمة، وذلك بالحد من المعوقات التي تفرضها ظروف الهياكل الأساسية الضرورية. وسيتم ذلك بوضع آلية للبرنامج للاستجابة لاقتراحات الاستثمار المتعلقة بالهياكل الأساسية الصغيرة القائمة على التجارة، التي تنشأ عن تيسير علاقات الاستثمار التشاركية العامة والخاصة. وتشمل أمثلة لهذه الاستثمارات نقاط المياه لسقاية الحيوانات، والأعمال الصغيرة للري والطرق، والاستثمارات البيئية ذات الصلة بمشاريع منتجات الألبان والمسالخ. وسيصدر كتيب للتشغيل يتضمن شروط وأوضاع تقديم المنح، ومعايير الاستحقاق، والإجراءات التفصيلية لتقييم وتحليل طلبات الاستثمار. وستحتاج الاقتراحات المحتملة الاستحقاق إلى ما يلي: (i) أن تكون متسقة مع الفلسفة التي يقوم عليها برنامج التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية؛ (ii) أن تتضمن المساهمة بحصة لا تقل عن 10% من تكلفة الاستثمار (نقدا أو عينا) يدفعها طالبو المنحة؛ (iii) أن تكون سليمة ماليا بشكل واضح ومتصلة بقوة بتطورات الأعمال التي تخدم بشكل جلي تحقيق نمو مستمر في دخول فقراء الريف في المناطق الإدارية السبع التي يعمل فيها البرنامج؛ (iv) أن تكفل وجود تدابير ممكنة التنفيذ لعمل وصيانة الهياكل الأساسية تتفق وقوانين أرمينيا والاستراتيجية الشاملة للبرنامج؛ (v) أن تكون متسقة مع اللوائح المطبقة في البلد بشأن تقييمات الأثر البيئي والضوابط البيئية، لتفادي الآثار البيئية المحتملة الضرر.

20 - **تحليل وإدارة البرنامج.** ستشرف وحدة لتحليل وإدارة البرنامج على الجوانب التشغيلية للبرنامج وإدارته يوما بيوم. وستكون هذه الوحدة مسؤولة عن تخطيط نواتج البرنامج وتنسيقها واستعراضها المستمر وعن فعاليته فيما يتعلق بغايته وأهدافه. وستضطلع أيضا بمهام تقديم تقارير مالية وإدارية شاملة على النحو المنصوص عليه في اتفاق القرض. وفي الوقت الذي لا تتحمل فيه الوحدة أي مسؤولية مباشرة عن التنفيذ، فإنه سيكون لها استقلال إداري ومالي يتيح لها التعاقد مع أطراف أخرى فيما يتعلق باحتياجات تنفيذ البرنامج.

دال – التكاليف والتمويل

21 - استنادا إلى أسعار عام 2004، يقدر إجمالي تكاليف البرنامج، بما فيها الطوارئ المادية والسعرية، بـــ 287 مليون دولار أمريكي. ويشكل عنصر القطع الأجنبي 5.4 مليون دولار أمريكي أو 19% من إجمالي تكاليف البرنامج. وسيدعم ما يقدر بـــ 92% من إجمالي تكاليف البرنامج، بصورة مباشرة، عملاء البرنامج من خلال رأسمال لإعادة التمويل ومنح تشاركية للهياكل الأساسية. ومن المتوقع، علاوة على الصندوق، أن يتولى تمويل البرنامج صندوق الأوبك، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وحكومة أرمينيا، المؤسسات المالية المشاركة، ومرفق التمويل الريفي، وعملاء البرنامج. وسيصل قرض الصندوق إلى 15.3 مليون دولار أمريكي (أو 53.3% من إجمالي التكاليف)؛ وسيغطي قرض صندوق الأوبك البالغ 5 ملايين دولار أمريكي (17.4%) الاستثمارات الإضافية في الهياكل الأساسية؛ وستمول منحة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية البالغة 650 521 دولارا أمريكيا (1.8%) الاحتياجات من المساعدة التقنية والتدريب المتصلة بتمويل المشاريع الريفية وعناصر خدمات الوساطة في الأعمال الريفية. وستصل المساهمة المحلية (الحكومة والمؤسسات المالية المشاركة ومرفق التمويل الريفي والعملاء) إلى 7.9 مليون دولار أمريكي (27.6% من تكلفة البرنامج). وقيد الإعداد الآن اقتراح الدعم المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، في الوقت الذي أعرب فيه صندوق الأوبك عن استعداده لتقديم اقتراح التمويل إلى مجلسه في ديسمبر/كانون الأول 2004. وترد تفاصيل أخرى في الجدولين 1 و2.

الجدول 1: موجز تكاليف البرنامج[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	المحلية	الأجنبية	المجموع	النسبة المئوية للقطع الأجنبي	النسبة المئوية للتكاليف الأساسية
تمويل المشاريع الريفية					
مرفق التمويل الريفي	13 866 000	-	13 866 000	-	49
أمانة مرفق التمويل الريفي	349 148	213 220	563 368	38	2
المجموع الفرعي	**14 215 148**	**213 220**	**14 428 368**	**1**	**50**
خدمات الوساطة في الأعمال الريفية	**95 000**	**115 000**	**210 000**	**55**	**1**
الهياكل الأساسية القائمة على التجارة	**7 640 000**	**4 775 000**	**12 415 000**	**38**	**43**
وحدة تحليل البرنامج					
ومكتب بيريفان	1 050 090	156 830	1 206 920	13	4
وحدات المناطق الإدارية	231 144	80 976	312 120	26	1
المجموع الفرعي	**1 281 234**	**237 806**	**1 519 040**	**16**	**5**
إجمالي التكاليف الأساسية	**23 231 382**	**5 341 036**	**28 572 408**	**19**	**100**
الطوارئ المادية	29 697	8 539	38 236	22	-
الطوارئ السعرية	90 673	19 575	110 259	18	-
إجمالي تكاليف البرنامج	**23 351 752**	**5 369 141**	**28 720 894**	**19**	**101**

[أ] الفروق في المجاميع ترجع إلى تدوير الأرقام.

الجدول 2 – خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكي)

	الصندوق		صندوق الأويك		الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية		العملاء		المؤسسات المالية المشاركة		مرفق التمويل الريفي		الحكومة		الضرائب والرسوم		المجموع		القطع الأجنبي	المحلي باستثناء (الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
تمويل المشاريع الريفية																					
مرفق التمويل الريفي	9 290.22	67.0	–	–	–	–	2 773.20	20.0	1 802.58	13.0	–		–	–	–	–	13 866.00	48.3	–	13 866.00	–
أمانة مرفق التمويل الريفي	243.94	41.0	–	–	222.14	37.3	–	–	–	–	–	18.1	–	–	21.75	3.7	595.59	2.1	222.89	333.90	38.80
المجموع الفرعي	**9 534.16**	**65.9**	**–**	**–**	**222.14**	**1.5**	**2 773.20**	**19.2**	**1 802.58**	**12.5**	**107.76**	**0.7**	**–**	**–**	**21.75**	**0.2**	**14 461.59**	**50.4**	**222.89**	**14 199.90**	**38.80**
خدمات الوساطة في الأعمال الريفية	41.04	18.9	–	–	176.11	81.1	–	–	–	–	107.76	–	–	–	–	–	217.15	0.8	117.98	99.17	–
الهياكل الأساسية القائمة على التجارة	4 400.00	35.4	5 000.00	40.3	–	–	955.00	7.7	–	–	–	–	150.00	1.2	1 910.00	15.4	12 415.00	43.2	4 775.00	5 730.00	1 910.00
وحدة تحليل وإدارة البرنامج											–										
مكتب بيريفان	1 037.27	80.3	–	–	123.40	9.6	–	–	–	–		–	–	–	131.37	10.2	1 292.04	4.5	166.94	993.72	131.37
وحدات المناطق الإدارية	288.38	86.1	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	46.74	13.9	335.12	1.2	86.33	202.04	46.74
المجموع الفرعي ووحدة الإدارة	**1 325.64**	**81.5**	**–**	**–**	**123.40**	**7.6**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**178.12**	**10.9**	**1 627.16**	**5.7**	**253.27**	**1 195.76**	**178.12**
المجموع	**15 300.84**	**53.3**	**5 000.00**	**17.4**	**521.65**	**1.8**	**3 728.20**	**13.0**	**1 802.58**	**6.3**	**107.76**	**0.4**	**150.00**	**0.5**	**2 109.87**	**7.3**	**28 720.89**	**100.0**	**5 369.14**	**21 224.83**	**2 126.92**

(أ) الفروق في المجاميع ترجع إلى تدوير الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

22 - **التوريد.** سيتم توريد جميع السلع والأشغال والخدمات الممولة من عائدات قرض الصندوق وفقا لمبادئ الصندوق التوجيهية المتصلة بالتوريد. وأي عقد لتوريد سلع تزيد تكلفتها على ما يعادل 000 25 دولار أمريكي سيُمنح على أساس المناقصات التنافسية المحلية، في حين ستمنح عقود السلع المقدر أن تكلف ما يعادل 000 25 دولار أمريكي أو أقل على أساس التسوق المحلي. وسيتم توريد السلع المقدر أن تكلف أقل من 000 15 دولار أمريكي على أساس التعاقد المباشر. وبالنسبة للأشغال المدنية، فإن أي عقد أشغال تزيد تكلفتها المقدرة على ما يعادل 000 50 دولار أمريكي سيمنح على أساس المناقصات التنافسية المحلية، في حين أن عقود الأشغال التي تقدر تكلفتها بما يعادل 000 50 دولار أمريكي أو أقل ستمنح على أساس التسوق المحلي. وأي عقد لشراء أشغال مدنية يقدَّر أن تكلف أقل مما يعادل 000 15 دولار أمريكي سيمنح على أساس التعاقد المباشر. وبالنسبة إلى خدمات الاستشاريين، سيمنح كل عقد على أساس الإجراءات التي يقبلها الصندوق.

23 - **الصرف.** سيتم الصرف من قرض الصندوق المقترح الذي يبلغ ما يعادل 15.3 مليون دولار أمريكي على مدى أربعة أعوام. وستفتح وزارة المالية حسابا خاصا بالدولارات الأمريكية تحتفظ به في مصرف تجاري يوافق عليه الصندوق، سواء في أرمينيا أو خارجها. وسيكون الغرض من الحساب الخاص تلقي السيولة المسبقة من حساب قرض الصندوق وتمويل نصيب الصندوق من نفقات البرنامج. وسيستخدم الحساب الخاص بالتحديد من أجل: (i) دفع مبالغ للموردين والمتعهدين مقابل توريد السلع والأشغال والخدمات؛ (ii) التمويل المسبق لحساب تشغيل البرنامج؛ (iii) التمويل المسبق لحساب الائتمان الإضافي لمرفق التمويل الريفي. وستصل الوديعة الأولية في الحساب الخاص إلى 2.0 مليون دولار أمريكي.

24 - **الحسابات والمراجعة.** ستعتمد وحدة تحليل وإدارة البرنامج وأمانة مرفق التمويل الريفي نظما محاسبية تتفق مع المعايير الدولية للمحاسبة وشروط الحكومة. وستكون الوحدة مسؤولة عن تجميع كل المعلومات المالية ورفع تقارير دورية إلى الحكومة والصندوق والمؤسسة المتعاونة والمراجعين. وستجرى مراجعة حسابات البرنامج وبياناته المالية عن كل سنة مالية، على أساس المعايير الدولية للمراجعة ووفقا لمبادئ الصندوق التوجيهية بشأن المراجعة. وسيجري لهذا الغرض اختيار مراجع مستقل على أساس المبادئ التوجيهية للصندوق.

واو – التنظيم والإدارة

25 - سينفَّذ البرنامج تحت المسؤولية العامة للجنة تنسيق البرنامج يوافق الصندوق على أعضائها وتكفل توافق التنفيذ مع سياسات ومعايير البرنامج. وستتولى وحدة تحليل وإدارة البرنامج الإدارة اليومية للبرنامج، وستكون مسؤولة عن تخطيط وتنسيق نواتج البرنامج واستعراضها المستمر وعن فعاليته فيما يتعلق بغايته وأهدافه. وتتطلب طبيعة البرنامج القائمة على الطلب توجيه إدارة وتخطيط البرنامج نحو تحقيق النتائج. ومع عدم وجود أهداف مادية واضحة تراعى فيها التغيرات مسبقا، يصبح من الضروري اتخاذ القرارات واعتماد التعديلات على أساس النتائج والاتجاهات الملحوظة. وستندرج مهمة الرصد والتقييم في هذا النهج العام لإدارة النتائج الذي حدده الصندوق مؤخرا والذي يرد في الإطار

المنطقي. وستتولى تنظيم وإدارة عمليات مرفق التمويل الريفي في مجال إعادة التمويل ثلاثة أجهزة مختلفة: لجنة تنسيق البرنامج، ولجنة للقروض تابعة للمرفق، وأمانة المرفق.

زاي – المبررات الاقتصادية

26- إن النتائج المالية القوية لنماذج الاستثمار التي أعدت خلال تصميم البرنامج دليل على التأثيرات الإيجابية والمضاعفة التي ستكون للبرنامج على الاقتصاد الريفي. ويرتكز أساس التحليل المالي على علاقات الترابط بين المنتجين الأوليين وغيرهم من كيانات الأعمال/القطاع العام المنخرطة في سلاسل التوريد والقيم، وعلى حالة الهياكل الأساسية ذات الصلة في المناطق الريفية. ويتوقف النجاح المالي لأحد عناصر السلسلة على نجاح العناصر الأخرى و/أو أدائها الفعال. وتوضح النماذج الأخرى فائدة ميزانية الحكومة في تخفيض مبلغ الإعانة المدفوع عن مياه الري بسبب تحسين الهياكل الأساسية للري، وجدوى الأعمال في مجال خدمات الآلات، التي تشير إلى أن بعض الخدمات لا يمكن أن تستمر إلا إذا كان المنتجون الأوليون الموفرة لهم هذه الخدمات ينتجون محاصيل ذات قيمة أعلى و/أو يحققون مستويات أعلى من الإنتاجية، ويكونون بذلك قادرين على تحمل الرسوم العالية اللازمة لاستمرار الخدمات. وتفضي الاستثمارات التي يمولها البرنامج على صعيد المزارع إلى إنتاجية أعلى، وعائدات أكبر لعمل الأسرة، ودخل متاح أكبر، في الوقت الذي يؤدي فيه التحديث التكنولوجي والتسويق المرتبطان بهذه الاستثمارات، في حالات كثيرة، إلى إيجاد أمان أكبر ضد الصدمات الخارجية (كالجفاف وتغير الأسعار). وسيؤدي بعض الاستثمارات على صعيد المزارع أيضا، بشكل مباشر إلى زيادة الطلب على العمالة المستخدمة، ولا سيما في أوقات الذروة كفترات الحصاد. وستكون الاستعانة المتزايدة بالعمالة الموسمية مفيدة بوجه خاص لسكان الريف من غير منظمي المشاريع، وستعطي دفعة لدخول أضعف الجماعات. وهناك فائدة في هذا المجال أيضا، هي ترشيد سوق العمالة الريفية، بتحويل العدد الكبير من مزارعي الكفاف المؤقتين إلى العمل في الإنتاج الثانوي المدربين على أدائه تدريبا أفضل والمكتسبين فيه خبرة مهنية.

حاء – المخاطر

27- ما زالت الخبرة التجارية في أرمينيا محدودة، ويمكن اعتبار الكثير من المشاريع في أرمينيا، ولا سيما المشاريع الريفية، منطويا على مخاطر. ومع ذلك فإن الاستعانة بخدمات الوساطة في الأعمال الريفية من جانب منظمي المشاريع الريفيين الحاليين والمحتملين، وبصفة خاصة اشتراط تقديم طالبي القروض لخطط أعمال مفصلة ومقنعة إلى المؤسسات المالية المشاركة، من المتوقع أن تخفف من الآثار السلبية المحتملة لقلة الخبرة في مجال الأعمال. وسيشجع البرنامج استخدام تحليل سرعة التأثر بين مقدمي خدمات الوساطة في الأعمال الريفية، لتمكينهم من تحديد أي تعديلات لازمة في التصميم لتحسين الجدوى المالية للاستثمارات المقترحة.

28- وبالمثل فإن المخاطر التقنية سيخف أثرها عن طريق تقييمات المؤسسة المالية المشاركة ذاتها للقروض، وهو ما ينص عليه البرنامج، وفي حالة الهياكل الأساسية القائمة على التجارة، عن طرق التقييم والرقابة اللذين يتولاهما قسما الخدمات التقنية ومراقبة الإنشاءات في وحدة تحليل وإدارة البرنامج. وهناك أخيرا خطر يتمثل في احتمال تدهور بيئة السياسات التجارية وسياسات الأعمال، وهو ما يمكن بدوره أن يعوق الاستثمار في المشاريع والزراعة. ولا يمكن

التخفيف من هذا الخطر إلا بالرصد الدقيق لتنفيذ البرنامج والحوار مع أصحاب الشأن الحكوميين والخاصين من ذوي الصلة بالموضوع.

طاء – الأثر البيئي

29 - من المتوقع أن يكون الأثر البيئي العام لاستثمارات البرنامج متعادلا، ولذلك فقد صُنّف في الفئة باء. والمتوقع أن تكون استثمارات البرنامج في الهياكل الأساسية والمنشآت المتصلة مباشرة بالزراعة. وستشمل هذه الاستثمارات تحسين شبكات الري؛ والاستثمارات في تكنولوجيا الري الحديثة، ونقاط المياه لسقاية الحيوانات، ومرافق تجهيز وتخزين المنتجات، وحظائر الماشية، والصناعات الخفيفة ذات الصلة بالزراعة وغير ذات الصلة؛ وتحسين طرق الوصول وشبكة المرافق العامة. ومن غير المتوقع حدوث تغيير واسع في الاستخدام المقرر للأراضي. وستقتصر أعمال الري على تحسين الخطط الراهنة في الأراضي الزراعية الموجودة. وسيعمل البرنامج بشكل عام على إنشاء أو توسيع المشاريع غير الزراعية في جزء من المرافق الصناعية والتجارية التي سبق إنشاؤها، وذلك أساسا في البلدات والقرى الصغيرة. وتنص معايير الاستحقاق، فيما يتصل بدعم البرنامج للهياكل الأساسية القائمة على التجارة، على أن تكون الأشغال مقبولة بيئيا.

ياء – السمات الابتكارية

30 - للبرنامج سمات مبتكرة متعددة. فهو يوفر آلية لتقاسم المخاطر جديدة على أرمينيا، ومن ثم يقدم حوافز إلى المصارف والعملاء معا. وهناك ابتكاران مهمان يترتبان على ذلك هما: أولا، أن مرفق التمويل الريفي يعتبر أداة لتحقيق وزن غير مسبوق لرأسمال القطاع الخاص في دعم الحد من الفقر؛ وثانيا، أن هذه الآلية تفتح الباب أمام تقديم قروض طويلة الأجل لمشاريع التنمية الزراعية والريفية، وهو ما كان يعد حتى الآن عائقا كبيرا أمام التقدم الاقتصادي في المناطق الريفية بأرمينيا. والابتكار الثالث في البرنامج هو الجمع بين نقل المال والمعلومات والتكنولوجيا، والتطوير المستمر للهياكل الأساسية القابلة للبقاء تجاريا والاستمرار، في إطار خطط الاستثمار الاستراتيجي في المنطقة. والنهج المقترح يتفق مع مشروع استراتيجية الصندوق لتطوير القطاع الخاص والتشارك معه.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

31 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية أرمينيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

32 - وجمهورية أرمينيا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

33 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

34 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية أرمينيا قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها عشرة ملايين وأربعمائة وخمسين ألف (10 450 000 وحدة من حقوق السحب الخاصة) يستحق الأداء في أو قبل 1 ديسمبر/كانون الأول 2044 وبرسم خدمة يعادل ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0,75%) في السنة، وبشروط وأوضاع تتفق أساسا مع الشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذا التقرير والتوصية من الرئيس.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أُنجزت مفاوضات القرض في يريفان، أرمينيا، في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2004)

1- **خطط العمل والميزانيات السنوية.** ستقوم وحدة تحليل وإدارة البرنامج بإعداد و/أو توحيد مسودات خطط العمل والميزانيات السنوية لكل سنة برنامجية، بناء على الأساس المنطقي للبرنامج. وستشمل هذه المسودات، ضمن جملة أمور، وصفاً مفصلاً لأنشطة البرنامج المزمعة خلال السنة البرنامجية المقبلة، ومصادر الأموال اللازمة لها وأوجه استخدامها، بناء على خطط العمل والميزانيات المعنية التي تعدها أطراف البرنامج. وترفع وحدة تحليل وإدارة البرنامج المسودات المذكورة إلى لجنة تنسيق البرنامج للموافقة عليها. وبعد القيام بذلك تحيل اللجنة هذه المسودات إلى الصندوق التماساً لتعليقاته وموافقته في موعد أقصاه ستون يوماً قبل بدء السنة البرنامجية المعنية. وتعتمد لجنة تنسيق البرنامج خطط العمل والميزانيات السنوية بالصيغة التي وافق عليها الصندوق أساسا.

2- **التقارير المرحلية.** ترفع وحدة تحليل وإدارة البرنامج إلى الصندوق تقارير سنوية عن تنفيذ البرنامج في موعد أقصاه ثلاثة أشهر بعد انتهاء كل سنة برامجية خلال فترة تنفيذ البرنامج. وسيشمل كل تقرير من هذه التقارير بيانات شاملة وإلزامية، مقسمة حسب الفئة الجنسية قدر المستطاع، وذلك على نحو ما تنص عليه المؤشرات المنطبقة في "نظام إدارة النتائج والأثر" في الصندوق، طبقاً لما يوضحه الإطار المنطقي للبرنامج.

3- **استعراض منتصف المدة.** تقوم وزارة الزراعة والصندوق بصورة مشتركة بإجراء استعراض لمنتصف المدة لتنفيذ البرنامج وذلك في غضون ثلاثين شهراً من تاريخ النفاذ بناء على الاختصاصات التي تعدها وحدة تحليل وإدارة البرنامج ويقرها الصندوق. وسينظر الاستعراض، ضمن جملة أمور، في مسألة إنجاز أهداف البرنامج والعوائق التي تعترض طريق ذلك، وسيوصي بما تدعو إليه الحاجة من إعادة توجيه لبلوغ الأهداف المنشودة وإزالة العوائق القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استعراض منتصف المدة سيدرس بشكل مخصوص التقدم التقني، والمالي، والمؤسسي المحرز، وتطور بيئة التنفيذ، وكفاءة نهج التنفيذ، وأثر البرنامج على النساء وقدرتهن على الوصول إلى أنشطة البرنامج وفوائده.

4- **التعليق.** ثمة شرط إضافي لتعليق القرض وهو:

إذا تم التنازل عن لوائح الائتمان في مرفق التمويل الريفي، أو أي بند من بنودها، أو تم تعليقها أو إيقافها أو تعديلها أو تغييرها بدون إذن مسبق من الصندوق، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا التنازل أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التغيير، قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى تأثير مادي سلبي على عنصر تمويل المشاريع الريفية.

5- **مرفق التمويل الريفي.** سيساند البرنامج مرفق التمويل الريفي الذي سينشأ بمرسوم حكومي، على أن يكون في ظل وزارة المالية والاقتصاد كوحدة دائمة مستقلة. وسيتم إرسال جزء من القرض عبر هذا المرفق لتوفير رأس المال اللازم لإعادة التمويل للمصارف التجارية المُقرة مبدئياً والمؤسسات المالية المؤهلة الأخرى، والتي تحظى بموافقة حكومة أرمينيا (الحكومة) والصندوق، وذلك كوسيلة لتيسير وصول المنتجين الريفيين والمشاريع من المستوى الصغير

الملحق

والمتوسط في منطقة البرنامج إلى الخدمات المالية المناسبة، ومن ثم حفز النمو المطرد للأنشطة الاقتصادية الريفية. وسيواصل المرفق عملياته كوحدة مستقلة في ظل وزارة المالية والاقتصاد بعد انتهاء البرنامج وذلك لفترة تحددها الحكومة، والصندوق، وأي جهة مانحة أخرى تقوم بتمويل هذا المرفق.

6- **المؤسسات المالية المشاركة.** ستقوم المؤسسات المالية المشاركة بدفع فوائد على المقدار المخصوم عند مستوى يعكس سعر الإقراض الذي يعتمده الصندوق إزاء الحكومة ويشكل حافزاً مالياً لهذه المؤسسات لتوسيع أنشطة الإقراض الريفية التي تقوم بها، ويطبق أدنى مستوى ممكن للفوائد السوقية المفروضة على القروض الفرعية. وفي غضون شهرين من تاريخ نفاذ اتفاقية القرض، تضع الحكومة والصندوق صيغة لتحديد أسعار فائدة عمليات إعادة التمويل للقروض قصيرة الأجل التي تصل مدتها إلى 18 شهراً وذلك لفترة أولية قدرها ستة أشهر. وبعد ذلك ستقوم لجنة تنسيق البرنامج والصندوق باستعراض أسعار الفائدة المذكورة كل نصف سنة بحيث تعكس، ضمن جملة أمور، التغيرات في السوق المالية.

7- **وحدة تحليل وإدارة البرنامج.** تنشأ وحدة تحليل وإدارة للبرنامج بمرسوم حكومي. وتتمتع هذه الوحدة باستقلال إداري، ومالي، وتشغيلي، كما تتمتع بالقدرة على إرساء علاقات تعاقدية مع الأطراف الثالثة. ويرأس هذه الوحدة مدير البرنامج، على أن تضم موظفين مناسبين يرتضيهم الصندوق. ويتولى مدير البرنامج تعيين موظفي الوحدة، على أساس تعاقدي، بعد نشر إعلان بالوظائف الشاغرة وانتقاء المرشحين على أساس الكفاءات، والخبرات، والدوافع.

8- **اتفاقيات التنفيذ.** تعمل الحكومة على أن تبرم وحدة تحليل وإدارة البرنامج اتفاقيات تنفيذ، يرتضيها الصندوق، مع الوكالات التالية لتنفيذ الجوانب المعنية من البرنامج. وتحدد كل اتفاقية للتنفيذ أهداف ونطاق الأنشطة التي ستتولاها الوكالة المعنية، بما في ذلك على وجه الخصوص، تحديد أشكال التنفيذ، وترتيبات البرمجة والتمويل مع وحدة تحليل وإدارة البرنامج، ونماذج التقارير التي تتطلبها الوحدة المذكورة:

(أ) مرفق التمويل الريفي بالنسبة لعنصر تمويل المشاريع الريفية؛ و

(ب) الوكلاء اللازمون للأنشطة المرتبطة بعنصر خدمات الوساطة في الأعمال الريفية.

9- **موظفو مرفق التمويل الريفي.** لا يجوز للحكومة إزاحة مدير أمانة مرفق التمويل الريفي، والخبير المصرفي، والمحاسب من مناصبهم إلا بعد التشاور مسبقاً مع الصندوق، كما أن البدلاء يجب أن يحظوا برضى الصندوق.

10- **الاتفاقية الفرعية لمرفق التمويل الريفي.** تبرم وزارة المالية والاقتصاد اتفاقية فرعية مع مرفق التمويل الريفي تنص، ضمن جملة أمور، على أن تقوم وحدة تحليل وإدارة البرنامج بتحويل حصيلة القرض كتمويل وفقاً لخطط العمل والميزانيات السنوية للمرفق، على نحو ما تقره لجنة تنسيق البرنامج والصندوق. وبالنسبة لذلك الجزء من الميزانية المعتمدة للمرفق واللازم لعمليات إعادة الإقراض التي تقوم بها المؤسسات المالية المشاركة فستتم تغطيته عبر نقل الأموال إلى حساب الائتمان الإضافي، أما الجزء المطلوب لتسديد تكاليف موظفي أمانة المرفق والتكاليف التشغيلية فسيغطى من خلال نقل الأموال إلى حساب تشغيل المرفق. وتقدم الحكومة مسودة الاتفاقية الفرعية للمرفق إلى الصندوق التماساً لتعليقاته وموافقته قبل عملية التوقيع.

الملحق

11- **لوائح مرفق التمويل الريفي.** يعد مرفق التمويل الريفي مسودة لوائح تحدد وضعه وتوفر إطاراً تنظيمياً لإجراءاته التشغيلية المفصلة اللازمة لعنصر تمويل المشاريع الريفية. وينبغي إعداد مسودة اللوائح هذه بأسرع ما يمكن على أن يتم ذلك في أي حال من الأحوال في موعد أقصاه 60 يوماً بعد تاريخ نفاذ اتفاقية القرض. وسيرفع مرفق التمويل الريفي، عبر وحدة تحليل وإدارة البرنامج، مسودة اللوائح إلى لجنة تنسيق البرنامج للموافقة عليها. وبعد إقرار اللجنة لهذه المسودة تقوم الوحدة برفعها إلى الصندوق التماساً لتعليقاته وموافقته. وتعتمد لجنة تنسيق البرنامج لوائح مرفق التمويل الريفي، بالشكل الذي اعتمدها به الصندوق أساساً، لتطبيقها على كل القروض الائتمانية المقدمة إلى المستفيدين من البرنامج في ظل عنصر تمويل المشاريع الريفية الممولة (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) من القرض. وتوفر وحدة تحليل وإدارة البرنامج نسخاً من هذه اللوائح للصندوق فور اعتمادها.

12- **الاعتماد المتجدد لمرفق التمويل الريفي.** ينشئ مرفق التمويل الريفي ويصون حساب اعتماد متجدد تودع فيه جميع الإيرادات الصافية من القروض الائتمانية المقدمة إلى المستفيدين من البرنامج والممولة (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) من القرض. وسيستخدم المرفق هذا الاعتماد لتمويل المزيد من القروض الائتمانية للمستفيدين من البرنامج وفقاً لاتفاقية القرض وذلك على الأقل حتى التاريخ الذي سينص عليه في الاتفاقية الفرعية للمرفق، أو إلى أن يتم تسديد مدفوعات خدمة القرض بأكملها في حال عدم تحديد مثل ذلك التاريخ.

13- **الإعفاء من الضرائب.** ستعفي الحكومة البرنامج من كل رسوم الاستيراد، وضرائب الإنتاج، وضرائب القيمة المضافة، فيما يتعلق بالنفقات الاستثمارية التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، العربات، والدراجات النارية، والحواسيب، والطابعات، والبرامج الحاسوبية، والمعدات المكتبية، والمعدات والإمدادات المخبرية، ومعدات التخزين البارد، والإمدادات البيطرية، والبذور، والأسمدة، والمواد الكيميائية الزراعية، والمعدات الطوبوغرافية، وأجهزة الفيديو، وأي سلع استثمارية أخرى. وتعفى من ضريبة القيمة المضافة العقود المتصلة بالأشغال المدنية وكل النفقات التشغيلية، بما في ذلك تشغيل العربات، وتشغيل المكاتب واستئجارها. وتعفي وزارة المالية والاقتصاد وحدة تحليل وإدارة البرنامج ومرفق التمويل الريفي من تسديد كل رسوم الضمان الاجتماعي لموظفي البرنامج إلى صندوق الضمان الاجتماعي. وسيسدد الموظفون المتعاقدون وموردو الخدمات المستقلون ضرائب الدخل مباشرة والتي لا يجوز أن تحتفظ بها وحدة تحليل وإدارة البرنامج، أو مرفق التمويل الريفي، أو الوكالات المنفذة الأخرى.

14- **التركيز على قضايا التمايز بين الجنسين.** سيكفل كل طرف من أطراف البرنامج أن تقدم فرص الاستثمار والعمالة الموفرة في إطار البرنامج المساندة للاستراتيجية الوطنية لتعزيز مكانة النساء، بما في ذلك تنفيذ مشروعات تضمن العمالة للنساء في سياق برامج عمالة السكان، وكذلك تيسير استحداث مشروعات صغيرة ومتوسطة تمتلكها النساء وتخضع لسيطرتهن.

15- **لجنة التوريد.** تتولى وحدة تحليل وإدارة البرنامج إصدار كل طلبات العروض الخاصة بالتوريد. وتضطلع لجنة للتوريد، تنشئها وتترأسها وزارة الزراعة وتشكيلة تحظى برضى الصندوق، بأمر تقييم العطاءات المقدمة في إطار البرنامج.

16- **الشروط السابقة لعمليات السحب.** لا يجوز القيام بأي عمليات سحب فيما يتعلق بالنفقات في ظل عنصر تمويل المشاريع الريفية ما لم يتم تحقيق ما يلي:

الملحق

(أ) تعيين المدير، والخبير المصرفي، والمحاسب في أمانة مرفق التمويل الريفي حسب الأصول عبر عملية علنية وتنافسية، وأن يتمتع هؤلاء بكفاءات وخبرات يرتضيها الصندوق؛

(ب) موافقة الصندوق على مسودة الاتفاقية الفرعية لمرفق التمويل الريفي؛ وتسليم الصندوق نسخة من الاتفاقية الفرعية الموقعة لهذا المرفق، وذلك أساساً على النحو الذي أقرها فيه وصادق عليها موظف مختص في وزارة المالية والاقتصاد؛ وأن يكون التوقيع والأداء المتصلان بها من جانب الوزارة المذكورة ومرفق التمويل الريفي قد رخص بهما وصدق عليهما من قبل جميع الإجراءات المؤسسية، والإدارية والحكومية الضرورية؛ وأن تكون كل الشروط السابقة للنفاذ قد لبيت؛

(ج) فتح مرفق التمويل الريفي لحساب الائتمان الإضافي حسب الأصول؛

(د) فتح مرفق التمويل الريفي لحساب اعتماد متجدد حسب الأصول؛

(ه) فتح مرفق التمويل الريفي لحساب تشغيله حسب الأصول.

17- *شروط مسبقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض*. تحدد الشروط التالية شروطاً مسبقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(أ) أن تعين وزارة الزراعة مديراً للبرنامج حسب الأصول، على أن يتمتع بمؤهلات وخبرات يرتضيها الصندوق؛

(ب) أن تنشأ لجنة تنسيق البرنامج حسب الأصول، على أن يحظى تشكيلها برضى الصندوق؛

(ج) أن تفتح الحكومة الحساب الخاص حسب الأصول؛

(د) أن تكفل الحكومة قيام وحدة تحليل وإدارة البرنامج بفتح حساب تشغيل البرنامج حسب الأصول، وأن تكون الحكومة قد أودعت الأموال النظيرة في ذلك الحساب؛

(ه) أن توقع اتفاقية القرض حسب الأصول، وأن يكون التوقيع والأداء المتصلان بها من جانب الحكومة قد رخص بهما وصدق عليهما من جانب جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛ و

(و) أن تكون الحكومة قد سلمت إلى الصندوق رأياً قانونياً مواتياً صادراً عن وزارة العدل أو مستشار قانوني آخر يوافق عليه الصندوق، وأن يقبل الصندوق هذا الرأي شكلاً ومضمونا.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

ARMENIA

Land area (km² thousand) 2001 1/	28
Total population (million) 2001 1/	3.09
Population density (people per km²) 2001 1/	135
Local currency	Armenian Dram (AMD)

GNI per capita (USD) 2001 1/	570
GDP per capita growth (annual %) 2000 1/	9.4
Inflation, consumer prices (annual %) 2001 1/	3
Exchange rate: USD 1.00 =	AMD 510

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1995-2001 1/	-1
Crude birth rate (per thousand people) 2001 1/	11
Crude death rate (per thousand people) 2001 1/	7
Infant mortality rate (per thousand live births) 2001 1/	31
Life expectancy at birth (years) 2000 1/	74
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2001 1/	1.93
Female labour force as % of total 2001 1/	49
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2001 1/	78 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 1/	2
Nutrition	
Daily calorie supply per capita, 1997 2/	2 371
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2001 1/	13 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2001 1/	3 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	8 a/
Physicians (per thousand people) 2001 1/	n/a
Population using improved water sources (%) 2000 3/	n/a
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	0-49
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 3/	n/a
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2001 1/	25 a/
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 1/	141
Food production index (1989-91=100) 2001 1/	71
Cereal yield (kg per ha) 2001 1/	1 859
Land Use	
Arable land as % of land area 2000 1/	18
Forest area as % of total land area 2000 1/	12
Irrigated land as % of cropland 2000 1/	51

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2001 1/	2 118
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1981-1991	n.a.
1991-2001	1.6
Sectoral distribution of GDP 2001 1/	
% agriculture	28
% industry	34
% manufacturing	22
% services	38
Consumption 2001 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	11
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	91
Gross domestic savings (as % of GDP)	-2
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2001 1/	340
Merchandise imports 2001 1/	870
Balance of merchandise trade	-530
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2001 1/	-402
after official transfers 2001 1/	-201
Foreign direct investment, net 2001 1/	n/a
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 1/	n/a
Total expenditure (% of GDP) 2001 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2000 1/	1 001
Present value of debt (as % of GNI) 2000 1/	30
Total debt service (% of exports of goods and services) 2000 1/	8
Lending interest rate (%) 2001 1/	27
Deposit interest rate (%) 2001 1/	15

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2003.
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000.
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2003.

APPENDIX II

PREVIOUS IFAD FINANCING IN ARMENIA

Project Id	Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan/ Grant Acronym	Denominated Currency	Approved Loan/ Grant Amount	Disbursement (as % of Approved Amount)
433	Irrigation Rehabilitation Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	HC	12 Apr 95	06 Oct 95	30 Jun 00	L - I - 380 - AM	SDR	5 400 000	100
1038	North-West Agricultural Services Project	IFAD	IFAD	HC	04 Dec 97	14 Apr 98	31 Jul 01	L - I - 455 - AM	SDR	9 550 000	100
1177	Agricultural Services Project	IFAD	UNOPS	HC	26 Apr 01	26 Sep 01	31 Mar 06	L - I - 561 - AM	SDR	12 350 000	86

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Impact/Result Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
Goal			
Incomes of poor rural people living in disadvantaged *marzes* in the mountain areas sustainably increased.	• Reduction in % of rural people living on USD 2/day • Increase in household asset ownership • Reduction in the prevalence of under-height for age children (below 5 years old)	National Statistical Service Benchmark and completion assessment Ministry of Health records	
Purpose/Objective			
Sustained growth of rural enterprise activity stimulated in the defined programme area.	• # of enterprises operating after three years • revenue growth of enterprises • # of jobs generated by small and medium enterprises • # of applications received/accepted by PFIs, % BASP/RBIS assisted	PFI records Case studies by *marz* Benchmark and completion assessment	Absence of large external economic shocks No deterioration in external trade routes
Outputs			
Medium and long-term financing made available to rural commercial entities in a competitive financing environment.	• # of banks/branches operating in the programme area • reduction in lending interest rate • collateral requirements liberalized • # and value of loans made to enterprises/farmers (RFF refinanced and bank resources) • repayment % • # of enterprises established, jobs created • # and type of financial products • # and value (increase) of seasonal loans, by type	PFI records and transaction audits *Marz* administration: tax records/ registrations Review Forum	Absence of political interference in operation of the facility Demand for medium, long-term loans from small, medium entrepreneurs Continued reforms in financial sector (policy and regulatory framework)
Effective access to required business intermediation services provided to small and medium enterprises.	• # of business plans accepted by banks for financing • # of clients by type of service • # of contracts brokered, farmers served • # of service providers in each *marz*	RBIS records PFI records	Appointed contractor accredit RBIS providers Effective implementation of regulations and standards. Complementary support provided by other development programmes to RBISs, MoA
Commercially derived infrastructure established in programme area.	• # of infrastructure arising from VICSA • # of farms/businesses served • infrastructure operational after 3 years	PAAU Technical Services and Construction Supervision Sections records	Transparent criteria developed and applied. Positive or neutral environmental impact Convergence w/other infrastructure plans Procurement undertaken by competent agency acceptable to IFAD.
Programme effectively managed.	• Disbursement percentage • MIS set up and used for decision-making • Interest income from RFF	Supervision missions IFAD follow-up missions Audit Reports	Interest income from RFF used to defray recurrent costs of RFF Secretariat
Inputs (USD '000)	***Financing USD***	***Timing***	
Civil works 12 434 Equipment and goods 67 Vehicles 114 Technical Assistance 447 Training 135 Refinancing/investment capital 13 866 Recurrent costs 1 656 Total 28 720	IFAD 15.30 million OPEC 5.00 million USAID 0.52 million PFIs 1.80 million Clients 3.73 million RFF 0.10 million Government 2.26 million Total 28.72 million	• Draft Formulation Rpt June 2004 • Appraisal Report October 2004 • IFAD loan negotiations Oct/Nov 2004 • IFAD Executive Board presentation Confirmed Dec 2004	

All results/impact measures to be disaggregated by *marz* and gender.
GOAL indicators are outside of control by programme but demonstrate the programme's contribution to Armenia's PRSP; will only be reported on at programme end.

a INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT

APPENDIX IV

ORGANIGRAMME

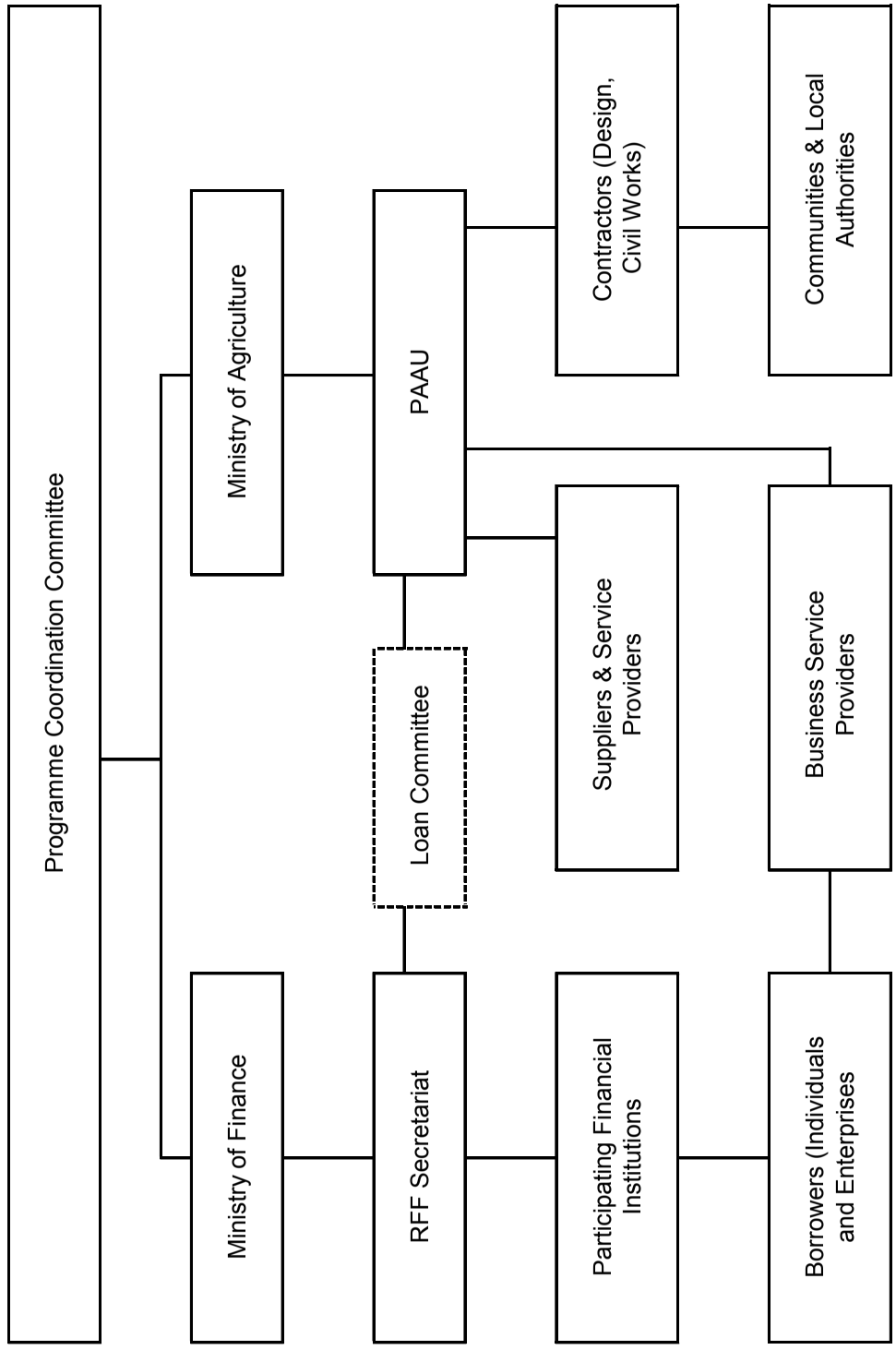

APPENDIX IV

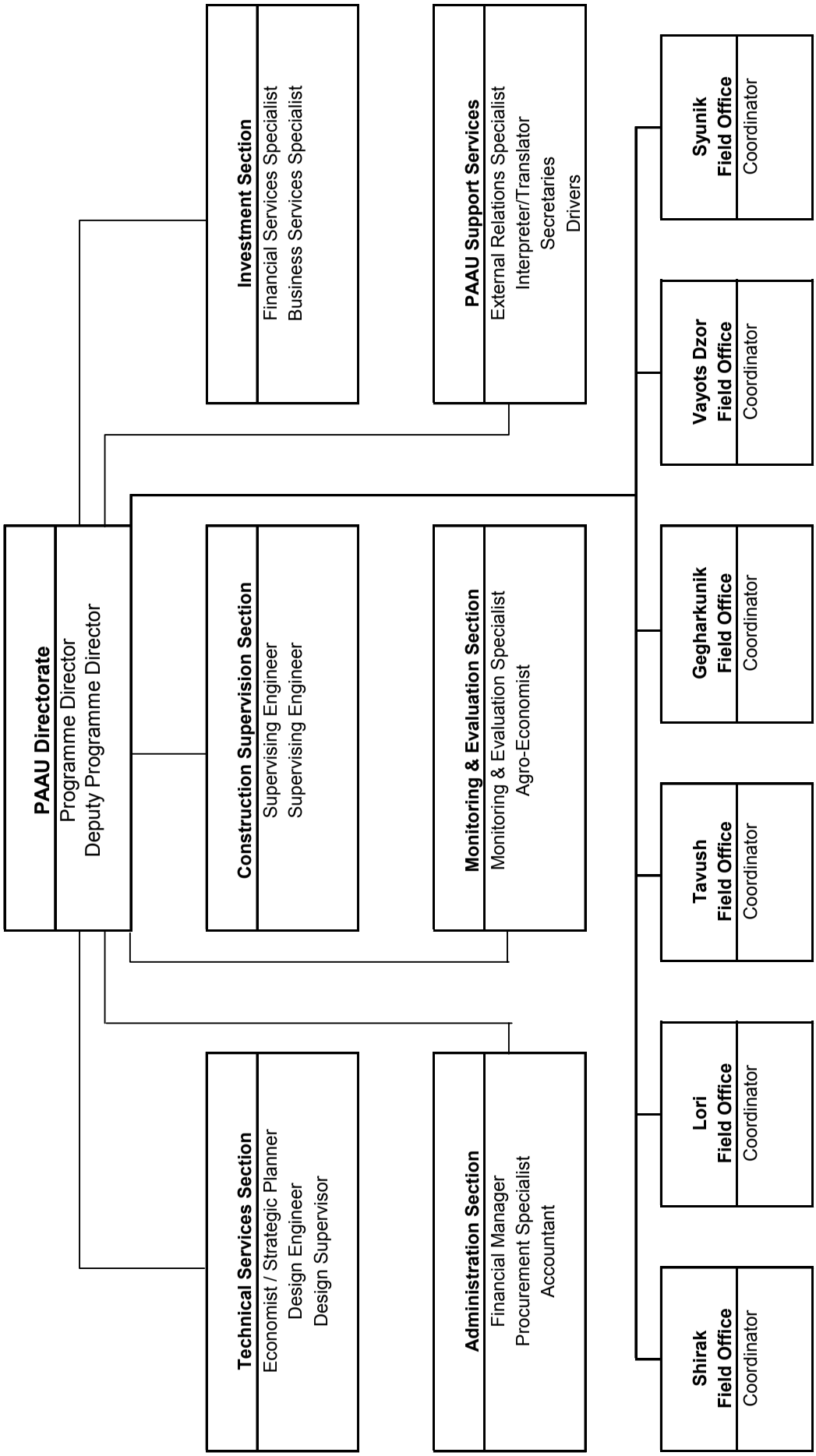
PAAU Directorate
Programme Director
Deputy Programme Director
Investment Section
Financial Services Specialist
Business Services Specialist
PAAU Support Services
External Relations Specialist
Interpreter/Translator
Secretaries
Drivers
Construction Supervision Section
Supervising Engineer
Supervising Engineer
Monitoring & Evaluation Section
Monitoring & Evaluation Specialist
Agro-Economist
Technical Services Section
Economist / Strategic Planner
Design Engineer
Design Supervisor
Administration Section
Financial Manager
Procurement Specialist
Accountant
Syunik Field Office
Coordinator
Vayots Dzor Field Office
Coordinator
Gegharkunik Field Office
Coordinator
Tavush Field Office
Coordinator
Lori Field Office
Coordinator
Shirak Field Office
Coordinator

APPENDIX V

LINKS TO THE REGIONAL STRATEGY FOR CEE AND NIS

Regional Strategy	RAEDP Project Design
Strengthen capacity of private financial institutions.	provides: ▪ targeted training, technical assistance and specialist service to develop the banking sector's ability to provide services to smaller enterprises in the programme area. ▪ improved environment for financial institutions by developing a network of accredited business service.
Foster new market linkages needed to support the transition process and access to productive resources and technology.	▪ refinancing credit to PFIs for processing activities. ▪ information and technology transfer for commercial viable rural enterprises. ▪ investments either through the rural finance or the CDI component which are expected to support irrigation systems improvements, on-farm investments in modern technology, livestock watering points, procedure handling/storage facilities and housing for livestock.
Increase access to rural financial services and markets.	▪ a risk-sharing mechanism and hence incentives for both banks and clients to expand business. ▪ a levering of additional private sector capital in support of poverty reduction.